

شرح أصول الكافي

[238] الإمكان، ولو احق الحركة التي هي من عوارض الجسم الذي يفعل بالآلة والتفكر ويحتاج في فعله إلى الحركة التي تشتد وتضعف وإِ سبحانه منزّه عن جميع ذلك. * الأصل: 8 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن حكيم قال: وصفت لأبي الحسن (عليه السلام) قول هشام الجواليقي وما يقول في الشاب الموفق ووصفت له قول هشام بن الحكم فقال: إن إِ لا يشبهه شيء. * الشرح: (علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس عن محمد بن حكيم قال: وصفت لأبي الحسن (عليه السلام) قول هشام الجواليقي وما يقول في الشاب الموفق) فقد عرفت تفسيره سابقا (ووصفت له قول هشام بن الحكم) من أنه جسم. (فقال: إن إِ لا يشبهه شيء) (1) هذا من أوجز الكلام في تنزيه الواجب عما لا يليق به مثل

1 - قوله " إن إِ لا يشبهه شيء " يمكن أن يكون دليلا نقليا في مقابلة أهل الظاهر المتمسكين ببعض الاخبار في تجسيم الواجب تعالى وبيان أنه لو كان جسما كان شبيها بخلقه وقد نص الكتاب على أنه ليس كمثله شيء، فإن قالوا نحن أيضا نقول هو جسم لا كالأجسام ونعترف بأنه ليس كمثله شيء؟ قلنا هذا الكلام مشتمل على التناقض إذ لو كان جسما كان له مثل. ويمكن أن يكون دليلا عقليا بأنه لو كان جسما كان شبيها بمخلوقاته وهذا محال لأن وجه الشبه صفة مشتركة بينه وبين خلقه البتة فيلزم تركيب ذاته مما به الاشتراك وما به الأمتياز، فإن قيل ما تقول في سائر الصفات المشتركة كالعلم والقدرة؟ قلنا هذه الصفات مشتركة في المفهوم فقط كالوجود لا في الحقيقة وأما الجسمية عند أهل التجسيم فهو حقيقة فينا وحقيقة في الباري تعالى والاشتراك في الحقيقة لا في صرف المفهوم وننقل هنا متن كتاب الإشارات في نفي الجسمية عنه تعالى وفي عدم شبيه له أصلا وعلى القارئ تطبيق ما قاله الشيخ على ما ورد في الأحاديث ولا اختلاف بينهما في المعنى، قال الشيخ: كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس يجب به لا بذاته وكل جسم محسوس فهو متكثر بالقسمة الكمية وبالقسمة المعنوية إلى هيولى وصورة وكل جسم محسوس فنجد جسما آخر من نوعه أو من غير نوعه إلا باعتبار جسميته فكل جسم محسوس وكل متعلق به معلول. وقال أيضا: واجب الوجود لا يشارك شيئا من الأشياء في ماهية ذلك الشيء لأن كل ماهية لما سواه مقتضية لإمكان الوجود وأما الوجود فليس بماهية لشيء ولا جزء من ماهية شيء أعني الأشياء التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مفهومها بل هو طار عليها فواجب الوجود لا يشارك شيئا من الأشياء في معنى جنسي ولا نوعي فلا يحتاج إلى أن ينفصل عنها بمعنى فصلي أو عرضي بل هو منفصل بذاته. انتهى كلامه. وبقي في هذه المسألة غموض وهو أن المنقول عن هشام بن الحكم القول

بالجسم وعن ابن سالم القول بالصورة ويدل النقل على أن القولين مختلفان كما مر " أن أصحابنا اختلفوا في التوحيد منهم من يقول: إنه جسم ومنهم = (*)
